



خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي

الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

ورئيس الحرس الوطني

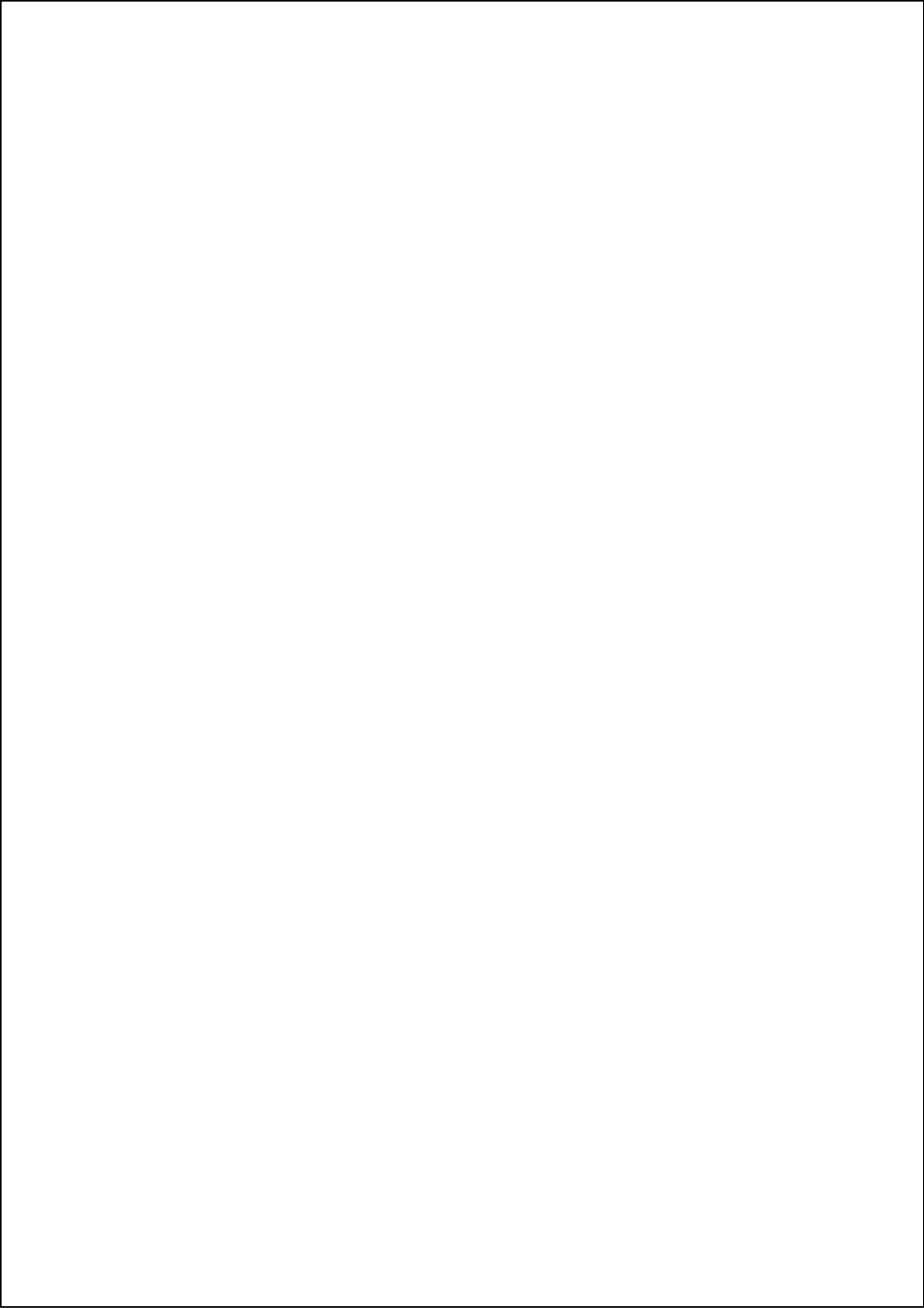


صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام



المحتويات

٥	تقديم معالي وزير المالية
٧	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
٩	استعراض الإدارة لإنجازات الصندوق
١٨	إتجاهات ومؤشرات الإقتصاد العالمي والمحلي
٢٥	الغاز والطاقة بالمملكة
٣٠	الجداول

**يعتبر الغاز الطبيعي مصدر الطاقة للقرن
الحادي والعشرين وهو أسرع مصادر
الطاقة نمواً وأكثرها نظافة وسلامة للبيئة**





تقديم

معالي وزير المالية

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ والذي شهد زيادة كبيرة في حجم الإقراض الأمر الذي يعكس أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في دفع عجلة التنمية الصناعية بالمملكة.

الاستشارات في المجالات الإدارية والفنية والمالية والتسويقية التي يقدمها الصندوق للمصانع الوطنية.

ختاماً فإنه لا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري وتقديري لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع العاملين فيه على ما يقدمونه من جهود كبيرة في خدمة القطاع الصناعي في هذا البلد العزيز في ظل التوجيهات الحكيمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله وسدد خطاهم.

والله ولي التوفيق ،،

وزير المالية

د. إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

فقد اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٩١) قرصاً وذلك للمساهمة في إنشاء (٣٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٣) مشروعاً صناعياً قائماً باعتمادات مالية بلغت (٢,٧٤٩) مليون ريال وهو رقم قياسي في عمر الصندوق خلال أية سنة مالية منذ إنشائه.

وبهذا فقد ارتفع عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه عام ١٣٩٤هـ حتى نهاية العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ إلى (٢٥٧٤) قرصاً باعتمادات مالية بلغت (٤٤,٨٢٤) مليون ريال ، مما ساهم في إنشاء (١٨٥٦) مشروعاً صناعياً منتشرة في جميع أنحاء المملكة.

وإنني إذ أتطلع إلى المزيد من إنجازات الصندوق ، لعلني يقين باستمرار مسيرة العطاء التي يقدمها الصندوق للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الصناعي بالمملكة سواءً كان ذلك في مجال الدعم المالي أو مجال





كلمة

معالي رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ والذي يصادف مرور تسعة وعشرين عاماً على إنشاء الصندوق.

الكبيرة التي اكتسبها الصندوق في الجوانب المختلفة في مجال عمله وكذلك الخبرات الجيدة التي يتمتع بها الكثير من المستثمرين في المجال الصناعي تبعث على الثقة في مقدرة الجميع على التعاون المثمر لبناء صناعة وطنية رائدة.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل لإدارة الصندوق وجميع منسوبيه على ما يقدمونه من خدمات مميزة في دعم التنمية الصناعية بالمملكة في ظل الدعم السخي من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله.

والله الموفق ،،

فقد شهد هذا العام زيادة كبيرة في حجم الإقراض بلغت نسبتها ٥١% فوق اعتمادات العام المالي السابق ، الأمر الذي يبرهن على سلامة مناخ الاستثمار الصناعي في المملكة ويعكس أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في دعم التنمية الصناعية الوطنية.

وقد بلغت اعتمادات الصندوق خلال هذا العام المالي (٢,٧٤٩) مليون ريال قدمت من خلال (٩١) قرضاً ساهمت في إنشاء (٣٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٣) مشروعاً صناعياً قائماً. وقد بلغت نسبة مشاريع التوسعة ٥٨% من عدد القروض الممنوحة خلال هذا العام مما يدل على جدوى التوسع في مجال الاستثمار الصناعي ونجاح هذا القطاع في المملكة ويؤكد مردوده الاستثماري الجيد.

إن الأداء الجيد للصندوق خلال مسيرته الحافلة بالعطاء يعكس بقاء استمرار وتنامي الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بقوة وحيوية الاقتصاد السعودي . كما أن المقدرة

رئيس مجلس الإدارة

د. جبارة بن عيد الصريصري





استعراض الإدارة

لإنجازات الصندوق

ساهم الصندوق خلال تسعة وعشرين عاماً منذ تأسيسه مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الصناعية بالمملكة وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة لقطاع الصناعة المحلي بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية التي يقدمها الصندوق للمشاريع المقترضة.

١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢,٧٤٩) مليون ريال. كما بلغت قيمة القروض التي تم صرفها خلال العام نفسه (١,٣٤٢) مليون ريال، أما التسديدات خلال العام فقد بلغت (١,٤٠٤) مليون ريال.

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٩١) قرضاً قدمت للمساهمة في إقامة (٣٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٣) مشروعاً صناعياً قائماً. وهذه النسبة العالية من عدد القروض الممنوحة لمشاريع التوسعة والتي بلغت حوالي ٥٨٪ تعتبر دليلاً على نجاح المشاريع التي سبق أن أقرضها الصندوق حيث أنها استمرت في توسيع نشاطها وتطوير منتجاتها.

وباستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي:

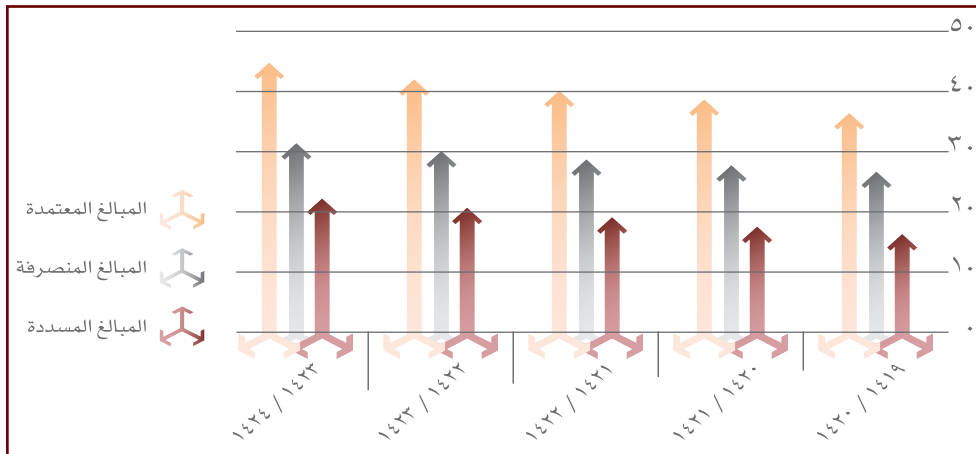
فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ، وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٥٧٤) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٤٤,٨٢٤) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (١٨٥٦) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٣١,٢٨٢) مليون ريال، سدد منها حتى نهاية العام المالي الماضي ما مقداره (٢٢,٠٦٢) مليون ريال مما يؤكد نجاح التنمية الصناعية بالمملكة.

نشاط الصندوق خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ:

كان نشاط الصندوق متميزاً خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ إذ بلغت اعتمادات القروض للمشاريع الصناعية فيه أعلى قيمة تم اعتمادها في عام واحد منذ تأسيس الصندوق. فقد بلغت هذه الاعتمادات خلال العام المالي

الشكل (١)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمنصرف والمبالغ المسددة (ببلايين الريالات)



المنتجات الكيماوية

حجم القروض:

لا زال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة له، فقد بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ (١٥,١٠٩) مليون ريال أي ما يمثل ٣٤٪ من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٣هـ (٢٦) قرصاً بلغت قيمتها حوالي (٩٠٣) مليون ريال أي ما يمثل ٣٣٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، كما أنه يأتي في المرتبة الثانية أيضاً من حيث عدد القروض الممنوحة له. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٤) مشروعاً صناعياً قائماً.

من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرص قيمته (٢٥٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج ألكيل البنزين الخطي. كما شملت قروض التوسعة لهذا القطاع قرصاً قيمته (٢٤١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج البنزين والجازولين، وقرصاً آخر قيمته (١٩٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل أيضاً يقوم بإنتاج الغازات الصناعية. بالإضافة إلى قرص قيمته حوالي (٦٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج رقائق البولي بروبيلين المرنة المستخدمة في تعبئة المواد الغذائية.



المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام، فقد بلغ عددها (٧) مشاريع في كل من الرياض وجدة والدمام والهضوف وحائل. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع تشكيلة واسعة من المنتجات المختلفة تشمل الأسمدة وثنائي فوسفات الكالسيوم وسيليكاك وألومينات الصوديوم ورمل السيليكا ومواد التغليف المرن والأوعية والعبوات البلاستيكية للصناعات المختلفة.

وتتضمن هذه المشاريع (٥) مشاريع لتوسعة بعض المصانع القائمة، أي ما يعادل ٧١٪ من مشاريع هذا القطاع التي بدأت الإنتاج خلال العام.

المنتجات الهندسية

حجم القروض:

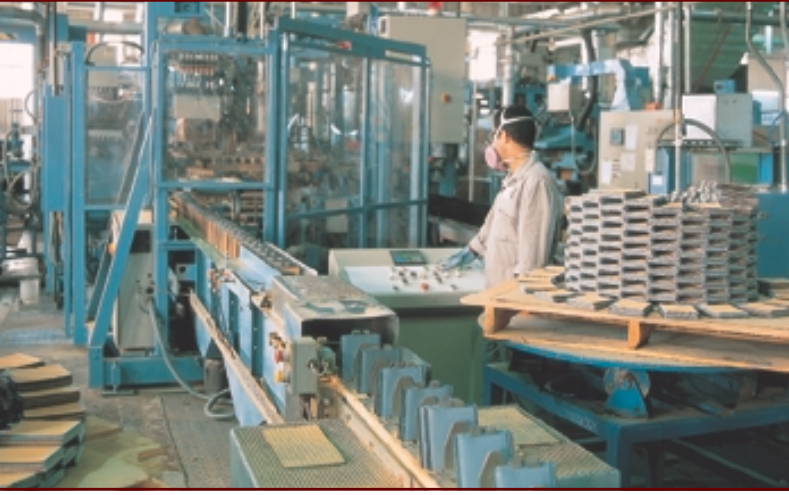
يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض الممنوحة له إذ بلغت قيمتها بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٩,٨٧٥) مليون ريال أي ما يمثل ٢٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي المذكور.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٨) قرصاً قيمتها (٩٥٩) مليون ريال أي ما يعادل ٣٥٪ من قيمة القروض التي أعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٥) مشروعاً صناعياً قائماً.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرص قيمته (٢٨٤) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة الجبيل الصناعية لإنتاج أنابيب الصلب غير الملحومة ، وقرص آخر قيمته (٢٥٨) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج لفات الحديد المجلفنة بالتغطيس على الساخن، بالإضافة إلى قرص قيمته (١٢٨) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج كتل الصلب من خرقة الحديد.

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (٢٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج قطاعات الألمنيوم ، وآخر قيمته حوالي (٢٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج قضبان ولفات الحديد المسحوبة على الساخن بالإضافة إلى قرص قيمته حوالي (١٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بطاريات السيارات.



المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، فقد بلغ عددها (٨) مشاريع في كل من الرياض وجدة والدمام، وتقوم هذه المشاريع بإنتاج مستلزمات الكهرباء من النحاس ومجالى المطابخ وفلاتر الديزل والمسامير والدبابيس للاستخدام المكتبي ووحدات الحماية لأجهزة الاتصالات وقطاعات الألمنيوم وثنى وتلحيم القضبان الحديدية. وتتضمن هذه المشاريع (٦) مشاريع جديدة ومشروعي توسعة لمصنعين قائمين.

المنتجات الاستهلاكية



حجم القروض:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، فقد بلغت قيمة القروض الممنوحة له بنهاية العام المذكور (٩,٦٧٧) مليون ريال أي ما يمثل ٢١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام (٢٤) قرصاً بلغت قيمتها (٦٣٠) مليون ريال أي ما يمثل ٢٣٪ من إجمالي قيمة القروض الممنوحة خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم وعدد القروض الممنوحة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٨) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (١٦) مشروعاً صناعياً قائماً.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٢٧) مليون ريال لإقامة مصنع في المبرز لإنتاج الخبز والفطائر والكيك، وقرض آخر قيمته حوالي (١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج الأعلاف من رقائق الذرة بالإضافة إلى قرض آخر قيمته (٦) ملايين ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج لحوم الدواجن المجهزة. كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (٣٤٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج الحليب والزبادي والجبن الطازجة، ويعتبر هذا القرض الأعلى في هذا القطاع منذ تأسيس الصندوق. بالإضافة إلى قرض آخر قيمته (٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض لإنتاج العصيرات.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، حيث بلغ عددها (١٧) مشروعاً في كل من الرياض وجدة والدمام والجبيل والهفوف وبريدة ودومة الجندل. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل البسكويت والعصيرات وزيت الزيتون والأجبان والزبدة والنشا والجلوكوز والأعلاف وصناديق الكرتون والورق والمناديل الورقية وألواح الفورمايكا والأثاث الخشبي ومراتب السست. وتمثل مشروعات التوسعة (٤٧٪) من هذه المشاريع.

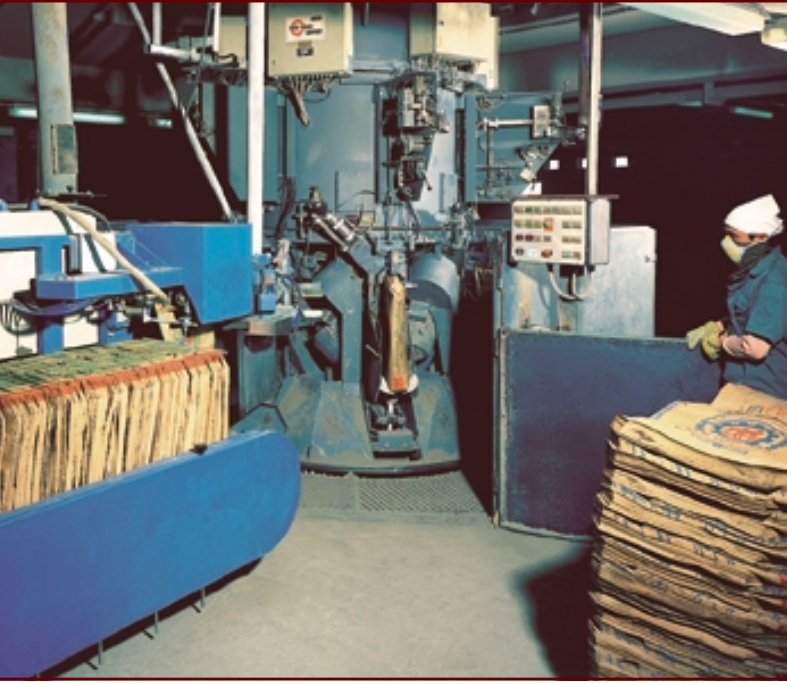
قطاع الأسمنت

حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ لقطاع الأسمنت (٥,١١٥) مليون ريال أي ما يمثل ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق بنهاية العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة. وشهد هذا القطاع مزيداً من الطلب بسبب النشاط العمراني القوي حالياً.

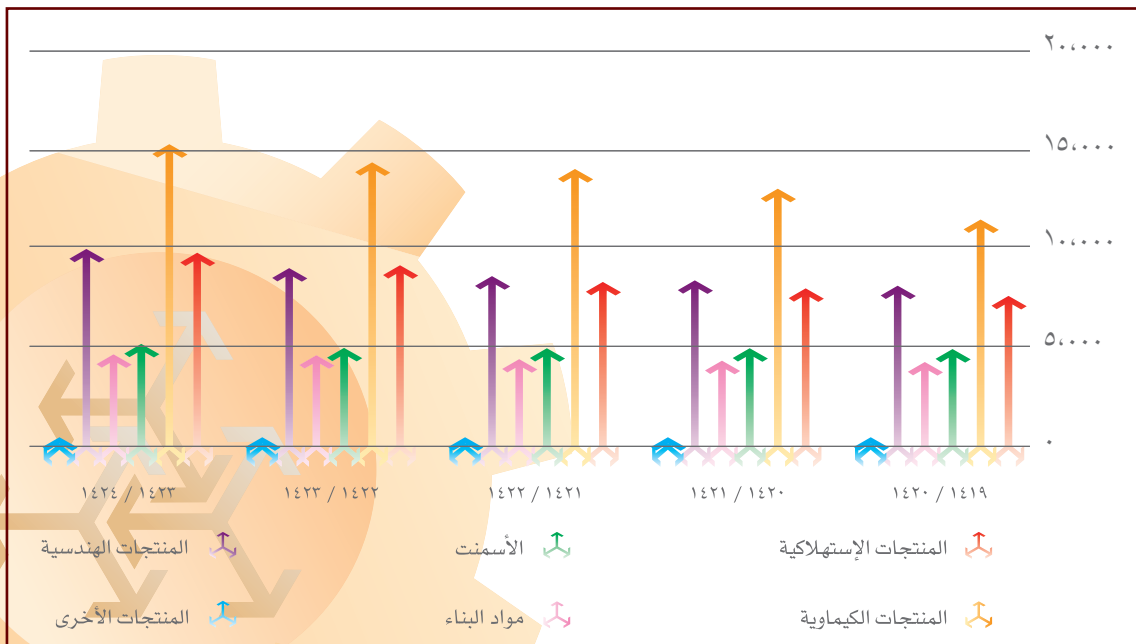
المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ قرصاً واحداً لهذا القطاع بلغت قيمته (٢٠٠) مليون ريال لتوسعة شركة أسمنت القصيم.



الشكل (٢)

القيم التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (بملايين الريالات)



مواد البناء الأخرى

حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٤,٥٩٦) مليون ريال، أي ما يمثل ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٩) قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها (٤٢) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إقامة مشروعات جديدين وتوسعة سبعة مشاريع صناعية قائمة.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

دخلت ثلاثة مشاريع مرحلة الإنتاج التجاري خلال هذا العام في كل من الرياض والمزاحمية والدمام، أحدها جديد والآخران مشاريع توسعة لمصنعين قائمين. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج الرخام والجرانيت والزجاج.

من بين المشاريع المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرض قيمته (١٤) مليون ريال لإقامة مصنع في المدينة المنورة لإنتاج الطوب الأحمر والمنتجات الفخارية، وقرض آخر قيمته مليوني ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الخلطات الأسمنتية الجاهزة للياسة. وقد شملت قروض التوسعة لهذا القطاع قرضاً قيمته (٧) ملايين ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط السيراميك وقرضاً آخر قيمته (٤) ملايين ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج الزجاج العازل وزجاج الأمان.



المشاريع الصناعية المشتركة



المشاريع المشتركة المعتمدة خلال العام:

بلغ عدد المشاريع الصناعية الجديدة المشتركة المعتمدة خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٦) مشاريع، بلغت قيمة القروض المقدمة لها (٤٠١) مليون ريال، أي ما يمثل ١٥٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع الجديدة بواقع أربعة قروض لقطاع المنتجات الهندسية وقروض واحد لكل من قطاعي المنتجات الكيماوية والمنتجات الاستهلاكية.

يشجع الصندوق قيام المشاريع الصناعية المشتركة في المملكة وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة، كما أن هذه الاستثمارات الأجنبية تعتبر آلية فعّالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين. وقد ساهمت المشاركة الأجنبية في جلب رؤوس الأموال وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. كما ساهمت في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي بما أتاحتها من فرص وظيفية وتدريب تقني متطور للكفاءات الوطنية.

وقد ارتفع عدد المشاريع المشتركة التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ إلى (٥٢٨) مشروعاً أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة. وقد ارتفعت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المشتركة إلى (١٦,٤١٥) مليون ريال أي ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي قروض الصندوق. وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٢٤٪ من رأس مالها.

ويأتي قطاع المنتجات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة للمشاريع المشتركة إذ بلغت حصته منها ٣٧٪ يليه قطاع المنتجات الهندسية الذي بلغت حصته حوالي ٣٠٪، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الدول التي يساهم المستثمرون منها في هذه المشاريع إذ تمثل حصتها حوالي ١٧٪ من عدد المشاريع المشتركة وحوالي ٢٠٪ من قيمة القروض المعتمدة لها و٤٣٪ من رأس مال تلك المشاريع.

القوى البشرية والتدريب



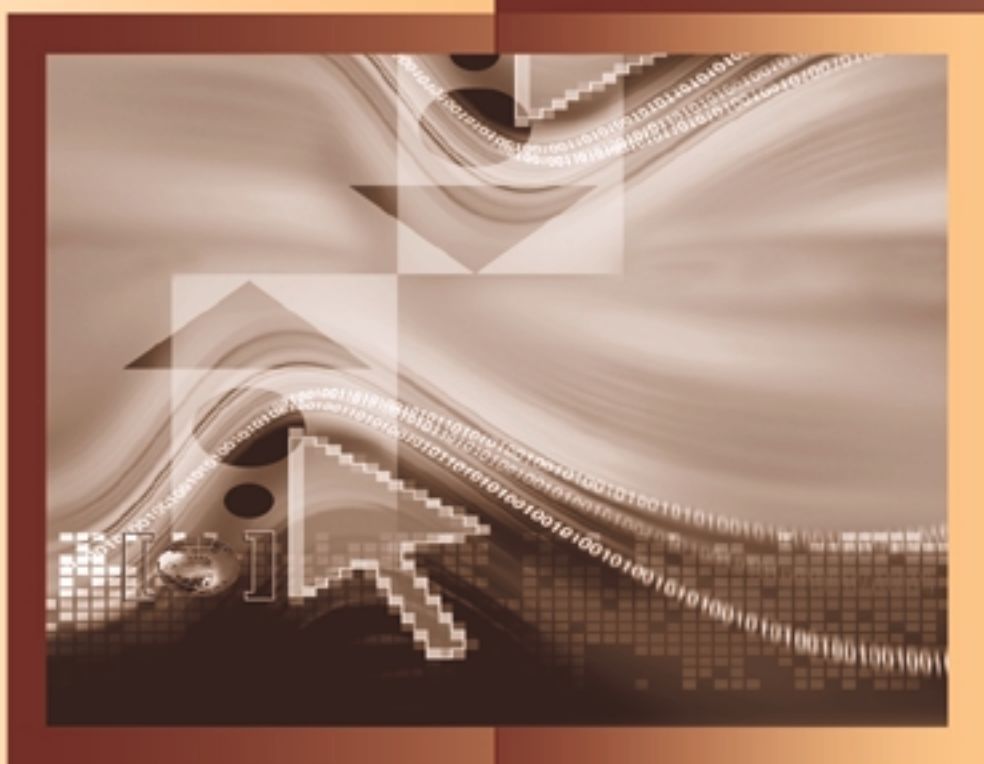
تمكنت إدارة الصندوق، من خلال برامجها المدروسة، من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة عمل الصندوق حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، الحاسب الآلي، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العلمية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٣٥٥) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٢٢١) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٦) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك دورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج.

أما في مجال التدريب على رأس العمل فقد قامت الإدارة بتدريب (١٦) موظفاً جامعياً ممن تعينوا خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

المدير العام
صالح بن عبدالله النعيم



اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي

حركة وآفاق الاقتصاد العالمي: ٢٠٠٣م

بالرغم من الاضطرابات التي عانى منها الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م، فقد ظلت الأحوال مشجعة ويتوقع استمرار النمو الاقتصادي العالمي بخطى ثابتة في عام ٢٠٠٤م.

فقد ظل النمو قوياً ليصل إلى حدود ٦,١٪ في عام ٢٠٠٣م، مع توقع انخفاضه قليلاً إلى ٦٪ خلال عام ٢٠٠٤م. أما الاقتصادات الآسيوية الناشئة، التي تأثرت بمرض سارس في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م، فلقد إستأنفت نموها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣م بمعدل ٧,٨٪ ويتوقع أن تظل على هذا المستوى في عام ٢٠٠٤م. ويذكر هنا أن الصين أصبحت الدولة الرائدة في النمو الاقتصادي العالمي بمعدل نمو وصل إلى ٩,١٪ في عام ٢٠٠٣م. وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية اتجه النشاط الاقتصادي نحو الاستقرار وتعززت ثقة العالم الخارجي في اقتصادياتها بصورة ملحوظة. وفيما يختص بدول الشرق الأوسط، ونظراً للزيادة في أسعار وإنتاج النفط، فقد إرتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣م، ليحقق نمواً في حدود ٥,٤٪. إلا أنه ومع توقعات انخفاض أسعار البترول أواخر عام ٢٠٠٤م، فمن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى حوالي ٤,١٪ خلال العام.

وعلى صعيد آخر، واصلت معدلات التضخم تحسنها في كل المناطق والمجموعات الدولية. فقد ظل متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في الدول الصناعية أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠٣م ويتوقع أن تتابع انخفاضها إلى ١,٧٪ في عام ٢٠٠٤م. أما في الدول النامية فيتوقع

ونتيجة للأداء الجيد لأسواق الأسهم المصحوب بتحسين أوضاع الأعمال وثقة المستهلكين، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حقق الإنتاج العالمي نمواً بواقع ٣,٩٪ في عام ٢٠٠٣م، ويتوقع أن يرتفع قليلاً ليصل إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٤م. ومما يعزز فرص النمو وتحسن الاقتصاد العالمي انخفاض المخاطر الجيو سياسية والسياسات المؤثرة وزيادة السلع والمنتجات.

ومن المتوقع أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الدول الصناعية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي حيث نما الناتج المحلي الإجمالي لها بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٠٣م ويتوقع أن يرتفع إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٤م. أما بالنسبة لمجموعة دول أوروبا فقد تراجع النمو الاقتصادي إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠٠٣م مقارنة بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٢م الأمر الذي يعكس استمرار خيبة الأمل في الطلب المحلي على منتجات القطاع الخاص وارتفاع قيمة اليورو. أما في اليابان فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٣م ويتوقع أن يحقق نمواً كبيراً في حدود ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٤م نظراً لتحسن أداء أسواق الأسهم. وبشكل عام، وصل معدل نمو الإنتاج في مجموعة الدول الصناعية إلى ٢,١٪ في عام ٢٠٠٣م مع توقع إرتفاعه إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٤م. أما بالنسبة للدول النامية،



المالية فقد تم تخفيضها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول الآسيوية مما ساهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي. وفيما يختص بأسواق أسعار الصرف للعمليات العالمية الرئيسية، فقد واصل الدولار الأمريكي انخفاضه خلال عام ٢٠٢٣م بصورة كبيرة مقابل اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني وبعض العملات العالمية الأخرى. وفي جانب آخر فقد تحسنت تكلفة وفرص التمويل الخارجي لمعظم الاقتصادات الناشئة.

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٢٣م

بالرغم من الظروف السياسية المتوترة في المنطقة من جراء الحرب في العراق، فقد حقق الاقتصاد السعودي نتائج جيدة خلال عام ٢٠٢٣م، حيث أدى تواصل التحسن في سوق البترول العالمية وما تبعه من تحسن في أسعار النفط إلى أن يواصل الاقتصاد السعودي وتيرة نموه الإيجابي خلال العام ٢٠٢٣م. فحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره ١,٢٪. والأسعار الجارية ليصل إلى ٧٩١,٩ بليون ريال. وبالأسعار الثابتة، من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي

أن ينخفض معدل التضخم إلى حوالي ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٤م. أما الدول التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي، فقد حققت تحسناً كبيراً في الحد من التضخم لديها حيث يتوقع أن يكون التضخم في مجموعة هذه الدول قد تراجع في المتوسط إلى ٩,٧٪ خلال عام ٢٠٢٣م.

وعلى صعيد التجارة العالمية، فقد ارتفع نمو حجم التبادل التجاري العالمي بصورة طفيفة من معدله في عام ٢٠٢٢م والبالغ ١,٣٪ ليصبح في حدود ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٣م. ويعزى ضعف الانتعاش هذا إلى ضعف الطلب الناجم عن المخاطر الجيوسياسية وبعض التطورات السلبية المرتبطة خلال عام ٢٠٢٣م (الحرب العراقية ومرض سارس). ومع تحسن الظروف، فمن المتوقع أن يشهد حجم التجارة العالمي نمواً كبيراً في حدود ٦,٨٪ خلال عام ٢٠٢٤م. وبالنسبة لأسعار النفط والتي بلغت ذروتها قبل الحرب العراقية والبالغة نحو ٢٤ دولاراً أمريكياً للبرميل في شهر إبريل ٢٠٢٣م فقد انخفضت إلى نحو ٣٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٣م. إلا أن الضغوط الجيوسياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط أدت إلى ارتفاع كبير نسبياً في أسعار البترول منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٤م. وفيما يختص بأسعار السلع غير النفطية، فقد ارتفعت كثيراً بمعدل نمو وصل إلى ٧,١٪ خلال عام ٢٠٢٣م مستفيدة من الزيادة في النشاط الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بالتطورات المالية والنقدية، ومقارنة بالسنوات الأخيرة فقد تراجعت أسعار الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان الصناعية ودول الأسواق الناشئة. أما قيود السياسات

قدره ١٠١,٩ بليون ريال في العام المالي ٢٠٠٣م مقارنة بفائض مقداره ٤٤,٥ بليون ريال في عام ٢٠٠٢م، وذلك نتيجة لزيادة أسعار وكميات الصادرات البترولية وغير البترولية. حيث من المتوقع نمو الصادرات غير البترولية بنسبة ١,٦٪ لتبلغ ٣٣ بليون ريال وتمثل ما نسبته ١٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

أما بالنسبة للتطورات المالية والنقدية، واصلت السياسة المالية والنقدية المحافظة على مستوى ملائم من السيولة، إذ سجل عرض النقود زيادة قدرها ٨,٢٪ خلال عام ٢٠٠٣م.

كما استمرت المصارف التجارية في أدائها الإيجابي حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة ٧,٣٪، وشهدت زيادة في أرباحها بنسبة ١٥,٢٪، كما ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ٨,٥٪. أما بالنسبة لقروض المصارف التجارية للقطاع الخاص فقد ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح للأنشطة الاقتصادية بنسبة ١٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٣م مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى التفاصيل للقطاعات الفرعية نجد أن التمويل المقدم لقطاع الصناعة والإنتاج قد ارتفع بنسبة ٩,٤٪، ولقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى ٦٨٪ ولقطاع



الإجمالي نمواً قدره ٦,٤٪ وذلك في عام ٢٠٠٣م. ويأتي معدل النمو الكبير للنتائج المحلي الإجمالي مرتبطاً بالنمو الكبير الحاصل في القطاع البترولي الذي يتوقع أن يشهد نمواً تبلغ نسبته ٢٢,٩٪ بالأسعار الجارية.

ومن المتوقع أن يعكس هذا الأداء الجيد للاقتصاد على بقية القطاعات حيث يتوقع استمرار نمو القطاع الخاص الذي تقدر نسبة نموه بـ ٣,٧٪ بالأسعار الجارية و ٣,٤٪ بالأسعار الثابتة. أما بالنسبة لبقية القطاعات فيقدر أن يصل النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٣,٩٪، وفي قطاع الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٤,٣٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء إلى ٦,٢٪، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٢,٨٪، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٤,٤٪.

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فلا تزال معدلات التضخم المسجلة في المملكة من أقل المعدلات المسجلة عالمياً، حيث قدرت الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠٠٣م بنسبة ٠,٦٪ عن العام السابق. وفي هذا السياق فإن معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي، والذي يعتبر من المؤشرات المهمة لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، قد شهد زيادة ضئيلة قدرها ٠,٢٩٪ خلال عام ٢٠٠٣م.

كما أن من أهم المؤشرات التي تدل على تحسن الأداء في الاقتصاد السعودي هو الأداء الجيد للحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي يتوقع أن يحقق فائضاً



مؤشرات الأداء الصناعي:

شهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نمواً جيداً بلغ ٣,٩٪ خلال عام ٢٠٠٣م، ولإلقاء نظرة أكثر تفصيلاً، فقد أظهرت بعض مؤشرات الأداء والتي تم استقصالها من بيانات حديثة من قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة. وتظهر الأشكال (٣، ٤، ٥) ملامح واتجاهات الأداء حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م.

فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية يوضح الشكل (٣) متوسط القيمة المضافة لكل عامل خلال الأعوام ٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م. وبالنظر إلى متوسط القيمة المضافة خلال عام ٢٠٠٢م نلاحظ أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى، يليه قطاع المنتجات الهندسية، فقطاع مواد البناء ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية كأقل متوسط للقيمة المضافة. أما من حيث اتجاهات الأداء لمؤشر متوسط القيمة المضافة لكل عامل خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م، فإن الشكل (٣) يوضح أن هناك تبايناً

التجارة بنسبة ٢٣٪، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٤,٦٪. وفي جانب ذي صلة بنشاط القطاع الصناعي فقد بلغت اعتمادات صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠٠٣م ٢,٧٤٩ مليون ريال، والذي يعتبر أعلى مبلغ يعتمد الصندوق لتمويل المشاريع الصناعية خلال أي عام مالي.

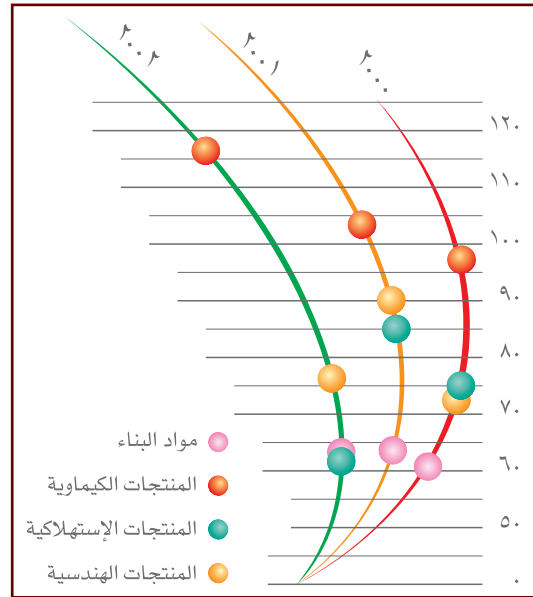
من ناحية أخرى شهد سوق الأسهم نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٣م، متأثراً بالأداء الجيد للشركات وارتفاع أسعار البترول. حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية بنسبة ٧٦٪ بنهاية عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٤٤٣٧ نقطة مقارنة ب ٢٥١٨ نقطة بنهاية عام ٢٠٠٢م.

وبصورة مجملة كان العام ٢٠٠٣م عاماً متميزاً للاقتصاد السعودي رغم الظروف الصعبة في المنطقة. ومن بين العوامل التي ساعدت في ذلك جهود الدولة المتواصلة في دعم الانفتاح الاقتصادي. ومن المؤشرات المهمة أن المملكة قد حققت درجة (A+) بالنسبة للعملة المحلية ودرجة (A) بالنسبة للعملة الأجنبية في التصنيف الائتماني لوكالة ستاندرد آند بورز (S&P). ومن بين التطورات الاقتصادية والمالية الإيجابية التي شهدتها عام ٢٠٠٣م، تم في بداية العام تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي، وتم توقيع اتفاقيات التقييب عن الغاز بين أرامكو السعودية وعدد من الشركات الأجنبية، وتمت الموافقة على نظام السوق المالية، وأقر نظام الضريبة على المستثمرين الأجانب والذي سيكون له - بإذن الله - تأثير إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية. وأخيراً فإنه من المتوقع في نهاية عام ٢٠٠٤م انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

الهندسية والمنتجات الاستهلاكية. إلا أن هذين القطاعين قد شهدا انخفاضاً كبيراً نسبياً في مؤشر القيمة المضافة لكل عامل خلال عام ٢٠٠٢م. ويعزى ذلك للانخفاض النسبي في إجمالي القيمة المضافة، على خلفية تراجع مكون الأرباح في العديد من الشركات لهذين القطاعين خلال عام ٢٠٠٢م. ومن جانب آخر، وبالنظر للشكل (٣) فإن قطاع مواد البناء لم يظهر تغيراً يذكر في متوسط القيمة المضافة لكل عامل وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٢م.

ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية، حيث تولي خطط الدولة أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية، ويوضح الشكل (٤) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م. وبالنظر إلى هذه النسبة لعام ٢٠٠٢م يلاحظ أن قطاع المنتجات الكيماوية يحتل المرتبة الأولى بنسبة ٢٥٪، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة ١٨٪، فقطاع مواد البناء بنسبة ١٢٪، وأخيراً قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة ٨٪. وتظهر مؤشرات الأداء أن هناك ارتفاعاً في متوسط الصادرات لإجمالي المبيعات عام ٢٠٠٢م في قطاعي المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الهندسية بلغ ٨٪ و ١١٪ على التوالي، كما شهد مؤشر الصادرات الصناعية تذبذباً في قطاع مواد البناء، إذ شهد ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠٠١م ثم انخفض في عام ٢٠٠٢م بنسبة ١٨٪.

شكل (٣)
القيمة المضافة لكل عامل بألاف الريالات

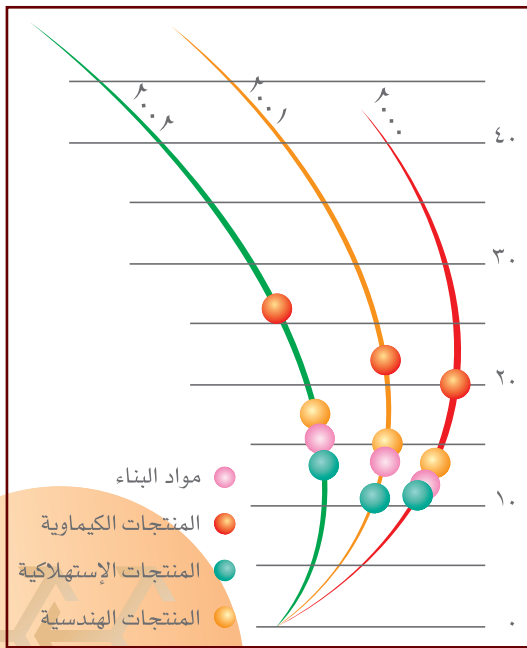


بين القطاعات الرئيسية في هذا الخصوص. ففي قطاع المنتجات الكيماوية ارتفع متوسط القيمة المضافة ارتفاعاً تصاعدياً حيث ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة ٦٪ و ١١٪ خلال عامي ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م على التوالي. أما فيما يخص قطاع المنتجات الهندسية فقد ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في عام ٢٠٠١م بنسبة ٢٦٪ ولكنه عاد وانخفض في عام ٢٠٠٢م بنسبة ١٥٪، ويلاحظ نفس هذا الاتجاه في قطاع المنتجات الاستهلاكية حيث ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في عام ٢٠٠١م بنسبة ١٠٪، إلا أنه عاد للانخفاض في عام ٢٠٠٢م بنسبة ٢٧٪.

ومن اللافت للنظر أن جميع القطاعات الصناعية قد شهدت خلال عام ٢٠٠١م نمواً جيداً في مؤشر القيمة المضافة لكل عامل، خصوصاً في قطاعي المنتجات

في عام ٢٠٠٢م في قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة ٢٤٪، وفي قطاعي المنتجات الكيماوية والمنتجات الهندسية بنسبة ١٣٪، وأخيراً في قطاع مواد البناء بنسبة ٣٪. ويشير هذا التطور في معدل توظيف العمالة السعودية في مختلف القطاعات إلى استمرار تعاون القطاع الخاص مع الدولة لزيادة توظيف السعوديين في القطاع الصناعي.

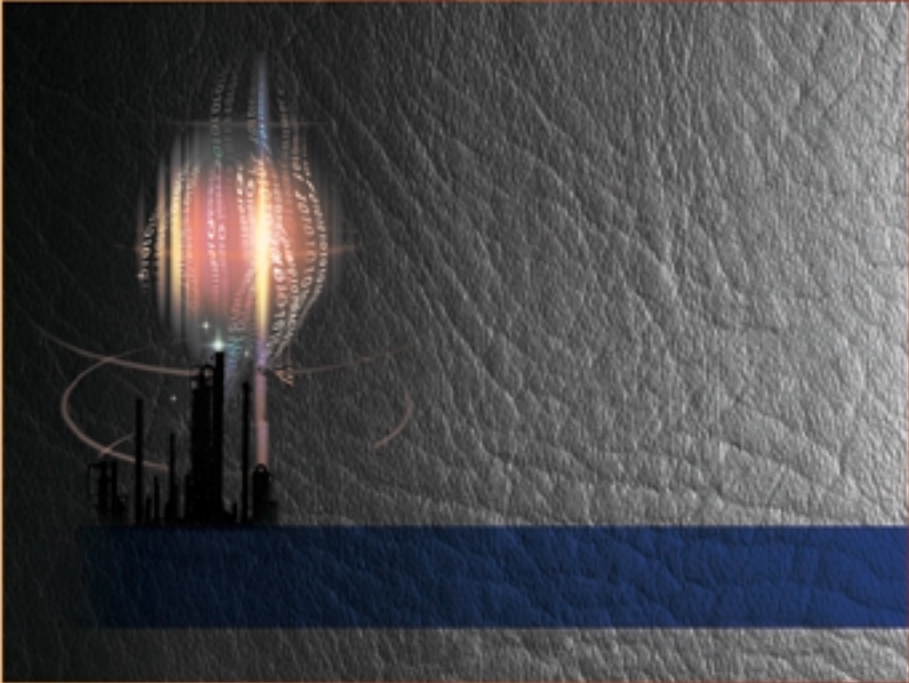
شكل (٥)
نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة (%)



شكل (٤)
نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات (%)



أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني. ويظهر الشكل (٥) نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للأعوام ٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م، وتظهر معدلات عام ٢٠٠٢م أن قطاع المنتجات الكيماوية يتصدر كافة القطاعات بنسبة عمالة سعودية تبلغ ٢٦٪، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة عمالة سعودية تبلغ ١٧٪، فقطاع مواد البناء بنسبة عمالة سعودية تبلغ ١٥٪، وأخيراً قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية تبلغ ١٤٪. وبالرغم من أن نسب العمالة السعودية تعتبر متواضعة في حدود ١٤٪ - ٢٦٪، إلا أنه كما يتضح من الشكل (٥) فإن نسب العمالة السعودية تظهر تصاعداً متواصلاً في السنوات الأخيرة، ولا سيما في عام ٢٠٠٢م، فقد ارتفعت نسبة العمالة السعودية



الغاز والطاقة بالمملكة

إن أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة آخذة في التزايد يوماً بعد يوم في كافة أنحاء العالم ويعتبر حالياً "مصدر الطاقة للقرن الحادي والعشرين" لاسيما أن استهلاكه ينمو بشكل مطرد كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية بدلاً من أنواع الوقود التقليدية.

المملكة العربية السعودية في توقع ارتفاع حصته من ٣٩٪ في عام ٢٠٢٠م إلى ما يربو على ٥١٪ بحلول عام ٢٠٢٠م.

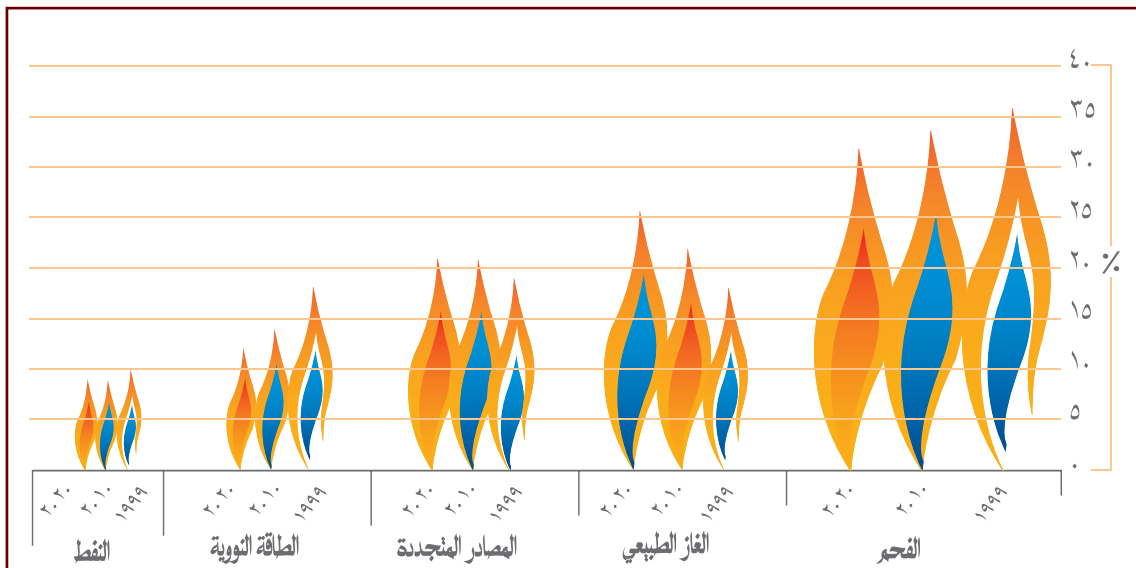
لقد كانت تجارة الغاز الطبيعي كسلعة عالمية محدودة نسبياً في الماضي، إلا أن الزيادات التي سجلها الطلب العالمي على الغاز الطبيعي والمنتجات المصاحبة (الغاز الطبيعي المسيل وغاز البترول المسيل) في الآونة الأخيرة، أدت إلى جلب استثمارات على مستوى عالمي لإقامة مشاريع ضخمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل في دول مثل قطر وإيران والإمارات العربية المتحدة. كما

ويتوقع زيادة حجم الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٢٠م بمعدل ١١٥٪ بينما يتوقع ارتفاع مستوى استهلاك الأنواع الأخرى من الوقود والتي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية بمعدل ٥٠٪ للنفط، و ٣٠٪ للفحم الحجري و ٥٥٪ للمصادر المتجددة و ١١٪ للوقود النووي.

كما يتوقع ارتفاع حصة الغاز الطبيعي من تشكيلة وقود الطاقة على المستوى العالمي من ١٨٪ في عام ١٩٩٩م إلى ٢٦٪ في عام ٢٠٢٠م أما على مستوى

شكل (٦)

نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء

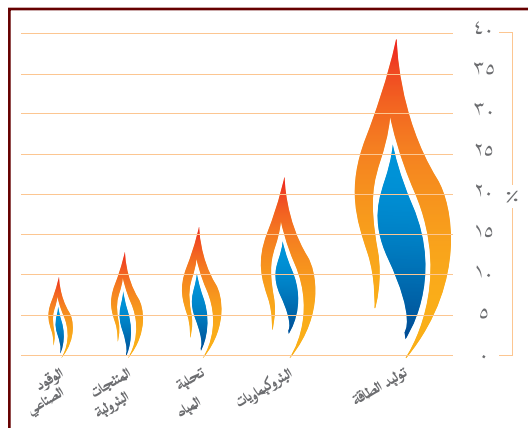


عام ٢٠٠٣م تم مد أنابيب تغذي المدينة الصناعية بالرياض لاستخدامها كوقود لعدد من المصانع العاملة في المدينة الصناعية.

ارتفع استغلال المملكة للغاز الطبيعي بشكل ملموس من حوالي (بليون قدم مكعب قياسي يومياً) في عام ١٩٨١م إلى حوالي (٧ بلايين قدم مكعب قياسي يومياً) في عام ٢٠٠٣م، ويمثل ذلك نحو ٧٪ من حجم الاستهلاك العالمي والمقدر بحوالي ٩٥ بليون قدم مكعب قياسي يومياً.

يتم توجيه الاستهلاك الحالي للغاز بالمملكة إلى توليد الطاقة الكهربائية ٢٩٪ وتصنيع المنتجات البتروكيمياوية ٢٢٪ وتحلية المياه ١٦٪ والمنتجات البتروولية ١٣٪ والوقود الصناعي ١٠٪ (أنظر الشكل رقم ٧).

شكل (٧)
نسبة استهلاك الغاز في المملكة



أدت إلى تطوير البنى التحتية للنقل والمتمثلة في الشحن العالمي، وخطوط الأنابيب العابرة للقارات من روسيا إلى أوروبا الغربية وغيرها. وتشمل الاستثمارات المستقبلية إقامة منشآت صناعية لتحويل الغازات إلى سوائل وذلك لإنتاج الديزل المنخفض الكبريت والنافثا في دول مثل ماليزيا وقطر.

الغاز الطبيعي بالمملكة:

كان للغاز الطبيعي المستخرج من حقول النفط في السنوات الأولى عدد محدود من الاستخدامات التجارية إذ كان يتم حرقه في منشآت التكرير إلى أن تم استحداث "شبكة الغاز الرئيسية" خلال حقبة السبعينات والتي عُني بتجميع الغاز من الحقول ونقله عبر قنوات إلى العديد من وحدات الفصل والمعالجة لاستخلائه، الأمر الذي أدى إلى ظهوره كمصدر جديد للطاقة وكركيزة جديدة من ركائز التنمية الاقتصادية والصناعية في المملكة .

يتم استهلاك الغاز الطبيعي في المملكة في توليد الطاقة وتحلية المياه وكوقود ومادة خام في مختلف الصناعات. كما تتم معالجة الغاز لإنتاج سائل الغاز الطبيعي (غاز البترول المسيل - البيوتان والبروبان) المعدة للاستهلاك المنزلي أو للتصدير وللإستخدام كمادة خام للبتروكيمياويات. وقد دأبت المملكة باستمرار على الارتقاء بقدراتها لاستغلال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة والمحافظة عليه كاحتياطي ثمين لتلبية الاحتياجات المستقبلية للطاقة. وفي عام ٢٠٠٠م تمت توسعة شبكة الغاز الرئيسية بحيث تم ربط مدينة الرياض بها وذلك لإمداد محطات توليد الكهرباء. وفي



إلى الانخفاض الطفيف في إنتاج الغاز بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي. حيث وصلت أسعاره في الأسواق الفورية إلى أكثر من ١٠ دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، وقد حافظت أسعار الغاز خلال عام ٢٠٠٣م على مستوى يفوق ٤ دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU). علماً بأن الغاز الطبيعي في المملكة يباع بأسعار مخفضة للمشاريع المستخدمة له داخل المملكة، كما تتم مراجعة أسعاره دورياً من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية ومن ثم يتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للبترول ومجلس الوزراء.

يؤدي الغاز دوراً كبيراً في تطوير الصناعات التي تستهلك كميات وافرة من الطاقة في المملكة لاسيما تطوير قطاع البتروكيماويات والذي وضع المملكة في مصاف الدول الرائدة على مستوى العالم في إنتاج البتروكيماويات كالبنزين والسايكلوهكسين والميثانول وميثيل ثالثي بيوتيل الأثير (MTBE) والإيثيلين و (MEG) والبوليوليفين والأسمدة.

ساعدت صناعة الغاز بالمملكة كذلك على إيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص، وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق قيمة مضافة، وخلق فرص للعمل في الصناعات النامية الأخرى كصناعة أنابيب الصلب وصناعة كيماويات الحفر والعديد من الخدمات المساندة المرتبطة بعمليات التنقيب عن الغاز والنفط وعمليات إنتاجهما.

وخلال عام ٢٠٠٣م تمكنت هذه الصناعات التي تعتمد أساساً على الغاز من إنتاج ٣٩ مليون طن من البتروكيماويات وتوليد ١٣,٥٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية وإنتاج ٦,٥ مليون طن من الأسمت ٣,٥ مليون طن من الصلب و ٤٠٠ مليون جالون من مياه التحلية يومياً. وتقدر مساهمة هذه الصناعات التي تستخدم الغاز كوقود لها بنحو ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المملكة كما أوجدت نحو ١٥٠,٠٠٠ وظيفة ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بتنمية البنى التحتية والتنمية الاجتماعية في المناطق النائية من المملكة.

وقد أدت زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجال توليد الكهرباء، بالإضافة

التطورات المستقبلية:

أطلقت المملكة مؤخراً "مبادرة خطة الغاز" والرامية إلى مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية عبر برنامج للتطوير عاماً بعد عام. ويهدف هذا البرنامج إلى توسعة شبكة الغاز الحالية عبر الاستثمار في مرافق تصنيع جديدة وكذلك في أنظمة النقل والتوزيع لمقابلة الطلب المتزايد في المملكة ولأغراض التصدير. ويتوقع وصول الطلب التقديري على الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥م إلى ما يربو على ١٢ بليون قدم مكعب قياسي يومياً.

وضعت المملكة تصوراً طويلاً المدى لتنمية وتطوير صناعة الغاز لتضطلع بدور حيوي في الارتقاء بالصناعة المحلية وإيجاد فرص العمل. ويعتبر الاستثمار المتواصل في مرافق التصنيع الجديدة مكماً لمسيرة التنمية المستمرة للبنى التحتية الأساسية بالمملكة كتحلية المياه وتوليد الكهرباء لمواكبة النمو الاقتصادي والسكاني فيها.

تشير إحصائيات عام ٢٠٠٣م إلى بلوغ احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي نحو ٢٣١ تريليون قدم مكعب يشكل الغاز غير المصاحب منها نحو ٩٠ تريليون قدم مكعب. ويشكل هذا الاحتياطي في مجمله نحو ٤٪ من الاحتياطيات العالمية المعروفة والتي تقدر بحوالي ٦,٤٠٠ تريليون قدم مكعب.





بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم ١

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات

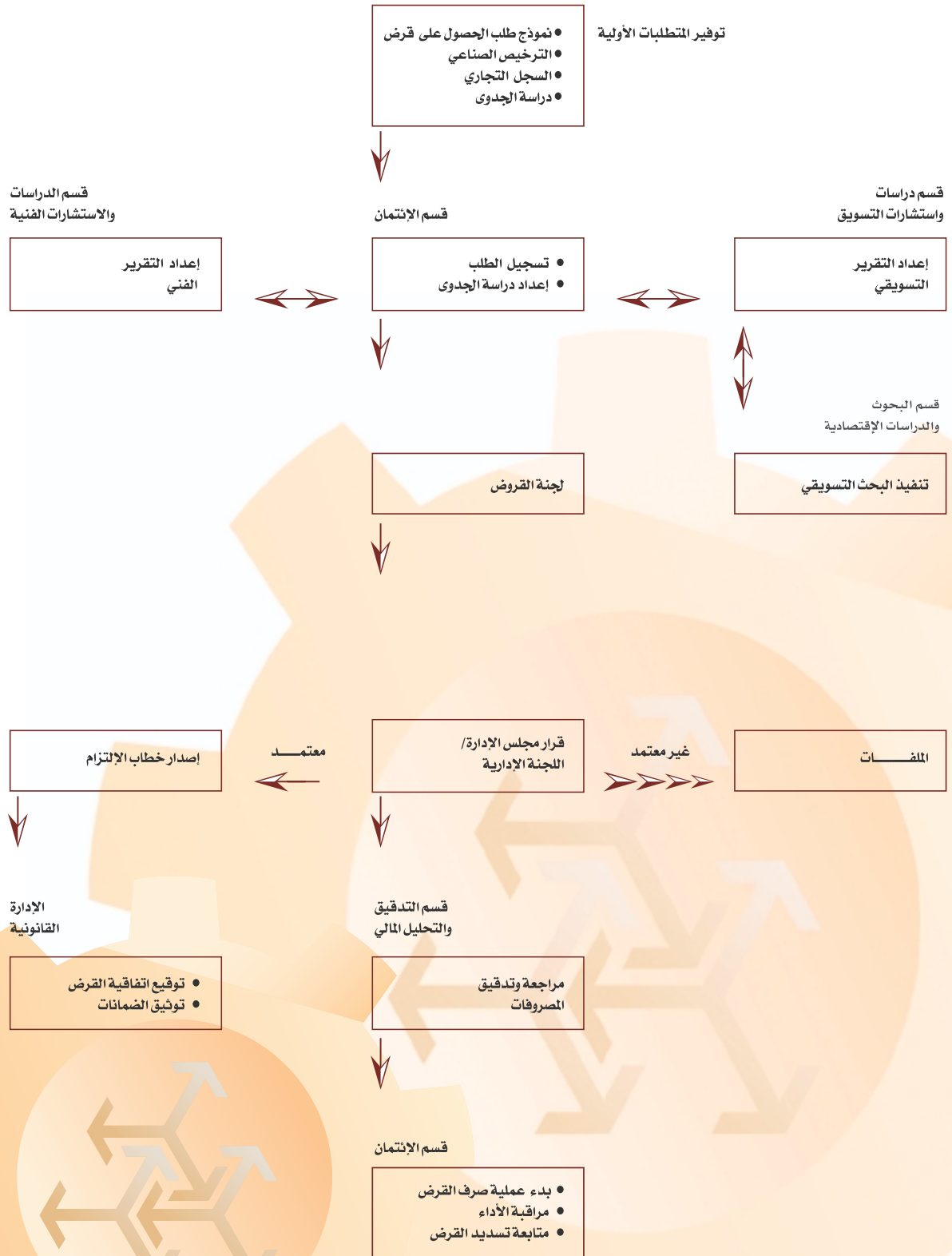
البيان	١٤٢٣/١٤٢٤هـ	الجموع التراكمي
المنتجات الاستهلاكية:	٨	٥٢٥
المواد الغذائية	٥	٢٤١
المرطبات والمشروبات	-	٣٩
النسيج	-	٥٦
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	٢٢
المنتجات الخشبية	-	١٠
الأثاث الخشبي	٢	٤٧
منتجات الورق	١	٧٤
الطباعة	-	٣٦
المنتجات الكيماوية:	١٢	٤٤٣
الكيماويات	٤	٢٠٣
منتجات النفط والغاز	-	٢٣
منتجات المطاط	١	١٢
منتجات البلاستيك	٧	٢٠٥
مواد البناء:	٢	٢٩١
المنتجات الخزفية	-	٨
منتجات الزجاج	-	٤٩
مواد البناء الأخرى	٢	٢٣٤
الأسمنت:	١	٢٠
المنتجات الهندسية:	١٣	٥٤٠
المنتجات المعدنية	١٠	٣١٥
الماكينات والآلات	١	٧٩
المعدات الكهربائية	-	٩٧
معدات النقل	٢	٤٩
المنتجات الأخرى:	٢	٣٧
المجموع	٣٨	١٨٥٦

بيان رقم ٢

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات
(بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	١٤٢٣/١٤٢٤هـ	البيان
٩,٦٧٧	٦٣٠	المنتجات الاستهلاكية:
٤,٥٨٤	٥٠٣	المواد الغذائية
٨٤٨	٢٩	المربطات والمشروبات
١,٧٧٦	٤٢	النسيج
١٠٦	-	منتجات الجلود والمواد البديلة
١٣٧	-	المنتجات الخشبية
٣٢٧	٩	الأثاث الخشبي
١,٦٨٤	٤٧	منتجات الورق
٢١٥	-	الطباعة
١٥,١٠٩	٩٠٣	المنتجات الكيماوية:
١١,٠٥٦	٧٣٠	الكيماويات
١,١٩٨	١١	منتجات النفط والغاز
٧٧	٨	منتجات المطاط
٢,٧٧٨	١٥٤	منتجات البلاستيك
٤,٥٩٦	٤٢	مواد البناء:
٤٥٧	١١	المنتجات الخزفية
١,٣٦٦	٨	منتجات الزجاج
٢,٧٧٣	٢٣	مواد البناء الأخرى
٥,١١٥	٢٠٠	الأسمنت:
٩,٨٧٥	٩٥٩	المنتجات الهندسية:
٦,٨٥٧	٩٢٥	المنتجات المعدنية
٧٥٦	١٠	الماكينات والآلات
١,٤٣٧	٢٠	المعدات الكهربائية
٨٢٥	٤	معدات النقل
٤٥٢	١٥	المنتجات الأخرى:
٤٤,٨٢٤	٢,٧٤٩	المجموع

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقويم المشاريع المتقدمة للإقتراض



ملاحظات:

- ١ - يعتمد طول فترة التقويم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
- ٢ - يتم تنفيذ المراحل السابقة لمشاريع التوسعة أيضاً مع إختصار في بعضها.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

ص.ب ٤١٤٣ - الرياض ١١١٤٩

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٧٧٤٠٠٢ (٠٠٩٦٦-١)

فاكس: ٤٧٩٠١٦٥ (٠٠٩٦٦-١)

البريد الإلكتروني: sidf@sidf.gov.sa

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ

رقم الإيداع: ١٦/٣٤١٨

ردم: ١٣١٩-٥٥٢٢

